"الحكم بالأمل في العدالة للضحايا، وبانهيار مفهوم اللاعقاب لدى المتورطين"

محكمة الجنايات في باريس 21 – 25 مايو 2024

تقرير متابعة جلســات الحكم في قضية عائلة دباغ

الضحايا،

- باتريك عبد القادر دباغ، طالب جامعي، سوري وفرنسي الجنسية، اعتقل في ربيعه العشرين، عام 2013، من منزله بحي المزة الدمشقي؛
- مازن دباغ، مستشار تعليمي أول، سوري وفرنسي الجنسية، اعتقل في عمر 54 عاماً، بعد يوم واحد من اعتقال ولده باتريك، بحجة أنه لم يعرف كيف يربي ولده؛

المدعون بالحق الشخصي،

- عبيدة دباغ، أخو مازن، مقيم في فرنسا ويحمل الجنسيتين السورية والفرنسية
- حنان دباغ الشرع، زوجة عبيدة، تحمل الجنسيتين السورية والفرنسية

الأطراف المدنية،

- المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، يمثله مديره العام المحامي مازن درويش
- الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، تمثله المحامية كليمونس، محامية المركز والعائلة أيضاً
- الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان، يمثله المحامي بودان

المتهمون،

- اللواء علي مملوك مستشار بشار الأسد، والرئيس السابق للأمن الوطني في سوريا
- اللواء جميل حسن، رئيس إدارة المخابرات الجوية في سوريا
- اللواء عبد السلام محمود، رئيس فرع التحقيق في المخابرات الجوية، الكائن بمطار المزة

- Official website : MHR.NGO
- Official Email : INFO@MHR.NGO
- Telephone : 0090 536 072 2402

المحتويات

في الإجراءات 3

في وقائع الجرائم المرتكبة 3

ترحيب وتقدير 4

منطوق الحكم 5

مقتطفات من مرافعة النيابة العامة في اليوم الرابع 6

مقتطفات مرافعة كليمونس / محامي الأطراف المدنية، اليوم الرابع 10

مقتطفات من مرافعة بودان / محامي الثاني عن الأطراف المدنية، في اليوم الرابع 12

الاستنتاجات 13

التوصيات 15

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

في الإجراءات

- فصلت محكمة الجنايات في باريس يوم 24 مايو 2024، في الدعوى المُشرَعة في قضية مازن وباتريك دباغ، المنظورة أمامها بناءً على قرار قاضي الإحالة، المعطوف على تحقيق قضائي باشره قاضي التحقيق في أكتوبر 2016، وعلى تحقيقات أولية باشرتها النيابة العامة شهر أكتوبر 2015، موضوعها البلاغ المقدّم من عبيدة وحنان دباغ، والملفات المقدّمة من المركز السوري للإعلام وحرية التعبير والفيدرالية الدولية والرابطة الفرنسية، حول اعتقال وإخفاء مازن وباتريك دباغ في دمشق، من قبل المخابرات الجوية، شهر نوفمبر 2013؛
- خلصت وحدة جرائم الحرب الإرهاب في النيابة العامة الفرنسية إلى قرار بمباشرة الدعوى ضد ثلاثة من أبرز قيادات نظام الأسد بالجرائم المرتكبة، علي مملوك وجميل حسن وعبد السلام محمود، بناء على ذلك نظَر قاضي التحقيق في القضية، استمع للشهود، وفحص الوثائق والقرائن والأدلة، وأصدر عام 2018 مذكرة توقيف وإحضار بحق كلٍ من المتهمين الثلاثة، عُممت المذكرة على مراكز الشرطة الدولية، قاضي الإحالة بدوره وبعد فحص الملف أصدر قراره بالإحالة إلى محكمة الجنايات في باريس؛

في وقائع الجرائم المرتكبة

- عام 2013 داهمت المخابرات الجوية منزل عائلة دباغ الكائن في حي المزة الدمشقي، واقتادت معها إلى فرع التحقيق الشاب باتريك عبد القادر دباغ - ذو العشرين ربيعاً، طالباً جامعياً في السنة الثانية، يحمل الجنسيتين السورية والفرنسية؛
- في اليوم التالي داهمت ذات الجهة مرةً ثانية المنزل واعتقلت مازن دباغ، والد باتريك، بحجة أنه لم يربي ابنه، مازن يعمل مستشاراً تعليمياً في المدرسة الفرنسية بدمشق؛
- العائلة التي بات جميع أفرادها ضحايا الفقد واللوعة، لم تدخر وسيلة للإفراج عنهم، لكن كل محاولاتها باءت بالفشل،
- والنظام زاد على انتهاكاته بحقهم أنه في 2014 طرد زوجة مازن وابنته من منزلهم، وصادره وأسكن فيه جلادهم؛

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

- في 2018 أصدر النظام شهادات وفاة لباتريك منذ 2014، ومازن منذ 2017، دونما تسليمٍ لجثامیهم أو كشفٍ لمكان دفنهم؛

ترحيب وتقدير

- منظمة ميزان للدراسات القانونية وحقوق الإنسان، حضرت وتابعت من خلال مديرها التنفيذي المحامي ياسر الفرحان، جلسات المحاكمة من 21 ولغاية 25 مايو 2024، وهي إذ ترحب بقرار الحكم الصادر، تعتبره سابقةً وإنجازاً عملياً ملموساً في مسارات العدالة، يطال في المحاسبة كبار قيادات نظام الأسد، ويعطي بريق أمل بالإنصاف للضحايا، ويحفظ من التزييف الحقيقة بما يتضمنه من وثائق وشهادات وأدلة، مثلما يبعث برسائل قانونية وإنسانية تناهض مسارات التطبيع السياسية؛
- نقدّر في منظمة ميزان عالياً الشجاعة والإرادة التي تحلى بها عبيدة وحنان دباغ، خلال رحلتهم الشاقة في البحث ثم الشكوى والادعاء والشهادة التي أظهرا فيها سمو القضية، تجلى في قول عبيدة "نحن هنا من أجل العدالة وليس الانتقام" وفي قول حنان "نحن هنا من أجل كل الضحايا في سوريا"
- مثلما نقدّر عالياً الدور الأساسي للمحامي مازن درويش وفريق المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، في شهادته كخبير لمسنا مهنية رفيعة ساهمت في إثبات تسلسل إعطاء الأوامر في هيكلية النظام، وإثبات منهجية ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية، وفي شق شهادته كضحية لمسنا كيف زادت فظاعات التعذيب الذي تعرض له، من مثابرته في الدفاع عمن ما زالوا وما زلن مفقودين ومفقودات؛
- تعبر ميزان عن أسمى آيات التقدير للخبراء والشهود وروابط الضحايا، لاحقهم النظام - ظلماً - في وطنهم، وهم يلاحقونه الآن – عدلاً - في كل العالم، قول ثريا حجازي / العضوة في ميثاق الحقيقة، اقتبسناه عنواناً لتقريرنا هذا "نشعر بعد قرار المحكمة بالأمل، وبأن وهم النظام باللاعقاب ينهار، نستطيع أن ننجح"
- وبالنظر لما لاحظناه من التزام رفيع بمعايير المحاكمة العادلة، بدى جلياً في إجراءات قضاة المحكمة والمساعدين، وفي مرافعات ممثلة الادعاء العام، وممثلي الأطراف المدنية؛

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

- وبالنظر لاعتبار مرافعات النيابة العامة والأطراف المدنية وثائق قضائية تسمو في حجيتها على أية سردية؛

نرفق مع بياننا كلاً من منطوق الحكم وأهم ما ورد في المرافعات، ونختم بخلاصةَ استنتاجاتٍ وتوصيات؛

منطوق الحكم

حسب المفاهيم وأمر التحويل، محكمة الجنايات، تقرّر:

- إدانة المتهمين الثلاثة بما يلي:
  - ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق المدنيين، في إطار سلوك ممنهج وعام مرتكب، يشمل منع الحريات والحرمان من الحقوق العالمية للإنسان، والتعذيب، والإخفاء القسري، وانتهاك الحق في الحياة لكل من مازن وباتريك دباغ.
  - ارتكاب جريمة حرب مُورست من خلال الابتزاز والاعتداء على حقوق الملكية العقارية لعائلة الدباغ في دمشق، تشمل المصادرة ووضع اليد، بعد سجن وتعذيب وإخفاء قسري وموت مازن دباغ، وهو شخص مدني، وليس عسكري، محمي بموجب القانون الدولي.

- الحكم بالسجن المؤبد على المتهمين الثلاثة.
- تبقى مذكرات التوقيف والإحضار الصادرة عن قاضي التحقيق بحقهم سارية.
- الثلاثة أُدينوا وحُكموا غيابياً، يبلغوا بالقرار، ويمكن أن يستأنفوا الحكم.
- يحال النظر في التعويض عن الإضرار للضحايا إلى محكمة مدنية، وسيحدد تاريخ لاحق لجلستها.

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

مقتطفات من مرافعة النيابة العامة في اليوم الرابع

- لدينا واقع فيه عشرات ومئات آلاف المختفين قسراً، مازن وباتريك دباغ حالات منها، هما مزدوجي الجنسية، والقوانين الفرنسية تسمح بالنظر في قضيتهم؛ 2018 – 2022 استكملنا إجراءات البحث، العلاقات بين فرنسا وسوريا معلَّقة، لدينا سفير في اليونسكو ساهم معنا في الرسائل؛ وزير الدفاع السوري ورأس النظام مطلوبون للخارج بسبب جرائم قتل وخطف، واعتقال تعسفي واسع للمواطنين السوريين، وليس معقولاً أن يبقى من ارتكب كل هذه الجرائم بدون عقاب؛ علي مملوك وجميل حسن وعبد السلام محمود أرسلنا لهم تبليغات بواسطة البريد الدولي، وخاصة عبد السلام محمود الذي كان يسكن في منزل دباغ، ثم أرسلنا مذكرات توقيف صادرة عن القضاء الفرنسي؛ كندا وهولندا ودول أخرى أيضا أرسلوا تبليغات بذلك، والنظام لا يستجيب، لديه استخفاف بالقضاء وبالعدالة، كانوا يستطيعون أن يوكلوا محامي، وهذا لا يكلفهم شيء، نحن ليس لدينا في القانون ما يسمح أن نكلف محام عنهم من دون قبول وتعاون منهم؛ المحكمة غيابية لكن قراراتها نافذة؛ الجرائم مستمرة ويجب أن يحاسبوا؛
- أحيي الطرف المدني، حنان دباغ وزوجها، تحلوا بالشجاعة رغم خطر النظام في أن يثأر منهم، الجدة توفيت عام 2019 دون أن تعلم بموت ابنها وحفيدها، مازن درويش قال في شهادته الطويلة أن السوريين كانوا يعيشون الرعب، وأن مازن وباتريك ضحايا ذات الجلادين،
- **الحصانة ليست متوفرة لدى أي منهم**، مثل رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ورئيس الحكومة، حصانة الدولة تُعطى لمن يمثلون سيادة الدولة، لا حصانة للمهنة ولا حصانة للرتبة، والحصانة الدولية ليست مطلقة هي خلال فترة تولي المنصب، الجرائم التي ارتكبت بحق مازن وباتريك دباغ جرائم ضد الإنسانية، عدة عناصر وعدة أدلة تؤكد ذلك، والسبب هو بقاء بشار الأسد في السلطة، القضاء الدولي ينص أن على كل الدول أن تمتنع عن منح حصانة لمن يرتكب جرائم بأعداد كبيرة، تذكرنا القوانين والاتفاقيات الدولية أن لا حصانة في الجرائم المرتكبة ضد أشخاص لا يشكلون خطرا على سيادة الدولة، دعوتنا ترتبط بالقانون الدولي، وبالتالي فالمتهمون لا يتمتعون بأية حصانة، هم موظفون داخل الدولة ويمكن محاكمتهم، القانون الدولي يحاكم مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، ويُسقط عنهم الحصانة، فلا يعطي القانون الدولي أية حصانة لكل من يرتكب جرائم ضد الإنسانية، خاصة إذا كانت واسعة ومستمرة لفترة طويلة، من حق الضحايا أن يطلبوا من المحكمة حقوقهم؛

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

- 4 نقاط، 1- حافظ الأسد وصل إلى السلطة بانقلاب عسكري مارس خلاله العنف، وارتكب مجاز في حماة وفي سجن تدمر، وهو بالتالي حكم مطلق العنف. 2- السلطة انتقلت من البعث إلى المخابرات، 3- وصول بشار الأسد أعطي أمل لكنه تلاشى 4 – مارس بشار الأسد جرائم الاعتقال التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري بشكل ممنهج وفي هذا السياق اعتقل مازن وباتريك؛
- ثلاثة شهود أكدوا أن المخابرات الجوية اعتقلت باتريك ومازن في فرع التحقيق بالمزة، الساعة 12 اعتقلوا باتريك وفتشوا المنزل وأخذوا منه نقود، وفي اليوم الثاني جاؤوا واعتقلوا مازن، وصلنا من مازن ما قاله لأخ زوجته "أني اختنق، أخرجوني الزنزانة" حسب شهادات الوفاة باتريك توفي عام 2014 ومازن توفي عام 2017 وليس مكتوبا في الشهادات سبب للوفاة؛
- طردوا زوجة مازن دباغ وابنته من منزلهم، حُكم عليهم في محكمة عسكرية وبناء عليه صادروا أملاكهم، وبُلغت وزارة المالية للتنفيذ، حسب المصالح العقارية "من حق المخابرات أن تستفيد من السكن مقابل أجر، وبناء عليه عملوا عقد مدة 4 سنوات مقابل مبلغ زهيد للدولة،

أطالب بـ:

1. توصيف الأفعال المرتكبة بالجرائم ضد الإنسانية، وتشمل التعذيب، الإخفاء القسري، الاعتداء على الحياة.
2. الحكم المؤبد على المتهمين الثلاثة.

- **النية المسبقة متوفرة** لارتكاب هذه الجرائم، طريقة الاعتقال تمت بشكل مخطط، اعتقال مازن وباتريك جزء من خطة وسلسلة متكاملة يمارسونها بحق المعتقلين، العنف منظم وممنهج وعام يؤكد ذلك صور قيصر وشهادات الشهود، محكمة العدل الدولية تنص على أن هذه الأفعال جرائم دولية إذا ارتكبت ضد عدد من المواطنين بصورة عامة وممنهجة وتعرف بأنها جرائم ضد الإنسانية، حسب محكمة العدل الدولية فإن التعذيب في سوريا يمارس بشكل معمّم ضد المدنيين، استشهاد بتعريف محكمة راوندا للأشخاص المدنيين، شهادة زياد ماجد تبين أن مئات الألوف اعتلقوا ومئات ألوف قتلوا، وهؤلاء مدنيون.

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

- **الجرائم المرتكبة،**
  - **التعذيب، عام وممنهج،** الأمم المتحدة قالت إن العنف يرتكب بشكل ممنهج في سوريا؛ سيجا قالت إنها جرائم ضد الإنسانية لأن الضحايا مدنيون شاركوا في مظاهرات سلمية، والمخابرات تعتقلهم لأنهم معارضون؛ القمع مرتكب من قبل وزارة الداخلية والدفاع وأجهزة المخابرات؛ كل الناشطين في المعارضة والمجتمع المدني مطلوبين للنظام؛ 2013 إلى 2017 هي الفترة التي تناولتها النيابة، وتبدأ من لحظة اعتقال دباغ، ابتزاز العائلة وأخذ المال بدون حق؛ التعذيب في القانون الدولي مادي ومعنوي، ضابط منشق تحدث عن التعذيب في هذا الفرع، ووصف طرق التعذيب، مازن وباتريك ضحايا للتعذيب؛
  - **الاعتقال التعسفي،** بحثنا في فرضية أسباب الاعتقال، احتمال مشاركة باتريك بالمظاهرات، أو مساعدته للفلسطينيين، احتمال مازن تكلم شيئاً عن النظام، كلها تخمينات، أشك في أننا نستطيع أن نعرف السبب، وهذا يدل على عشوائية الاعتقالات لدى النظام، وهي أحياناً دونما سبب، تعرضوا للحرمان من الحرية، ولا نعرف إذا ما قابلو قاضي، أو محامي؛
  - **الاخفاء القسري،** تعريف، عناصر المخابرات السورية تحركوا تحت أمر الدولة، المجتمع الدولي دفع النظام للإعلان عن قوائم الموتى بضغط من أصدقاء النظام، والنظام أصدر شهادات بتاريخي 2014 و2018 لباتريك ومازن؛
  - **مصادرة المنزل،** النظام السوري حول الحراك السلمي إلى حراك عسكري، تقارير الأمم المتحدة تبين كيفية تحول الصراع من سلمي إلى مسلح، قرارات المحاكم في سوريا ليس فيها عدالة، حكم المصادرة يبين طريقة الحكم في سوريا، المحاكم تتصرف حسبما يريد الأمن، مؤسسات الدولة تخضع بالكامل للأمن؛
  - **الاعتداء على حق الحياة**

- **مسؤولية المتهمين الثلاثة** عن الجرائم ضد الإنسانية، وعن الجرائم المرتكبة بحق مازن وباتريك،
  - شهادة عائلة الدباغ، وشهادات باقي الشهود، وشهادة مازن درويش بأنه بأن استمع لشهادة شخص ناجي قال له بأنه التقى بباتريك في سجن المزة عام 2013. وعدة عناصر في الوثائق تؤكد ذلك؛

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

- علي مملوك رئيس مكتب الأمن الوطني، ومازن درويش أكد أنه على رأس هذا المكتب آنذاك، وحسب ما نشرته الصحف بانه زار مصر بهذه الصفة، بمعنى أنه بتاريخ تلك الفترة كان يشرف على الأجهزة الأمنية، وهو المنسق بين رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، وهو حسب الوثائق يعرف بكل ما يجري من ارتكابات، هو متواطئ في الجرائم ضد الإنسانية، ولقد سمح بالاعتقالات العشوائية والتعذيب والإخفاء القسري، وبجرائم الحرب، وضع اليد على الممتلكات، المخابرات الجوية تعمل تحت إمرته،
- جميل الحسن، يقال إنهم في 2019 قرروا إبعاده، وحسب الشهود والوثائق لغاية فترة رئاسته الجوية يعرف بالانتهاكات، ولقد كان يصدر الأوامر للعناصر لارتكابها،
- عبد السلام محمود، كان يشرف على جرائم التعذيب، وكانت تنفذ بأوامر منه، وهو متهم بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب؛
- الجرائم المرتكبة بحق مازن وباتريك دباغ ليست جرائم منعزلة، هي جزء من سلسلة ترتكب بشكل مخطط ومنظم ومعمم ومنهجي؛
- المتورطون لديهم استهتار بالعقاب، وبأن لا عقاب سيطالهم؛
- مازن وباتريك ضحايا أفعال خطيرة جداً، ومعلومات الشهود والوثائق تبين أن الأشخاص المنفذين لجرائم بحق المعتقلين يتصرفون بأوامر من النظام؛

- **مطالبتي،**
  - الحكم بالسجن المؤبد على المتهمين الثلاثة، علي مملوك وجميل حسن وعبد السلام محمود؛
  - إبقاء مذكرة البحث العالمية التي صدرت ضدهم سارية؛
  - تعميم الأمر بذلك على كل مراكز العدل الدولية؛

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

مقتطفات مرافعة كليمونس / محامي الأطراف المدنية، اليوم الرابع

- نظام الأسد يعمل دوماً خارج القانون، ويحتقر الضحايا، أنتم اليوم هنا من أجل الحكم على الجلادين الذين قتلوهم وسرقوا ممتلكاتهم، ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحقهم، في سوريا يعذبهم النظام لأنهم يطالبون بحقوقهم، وهم الآن أمامكم ينتظرون العدالة الفرنسية، عائلة الدباغ، لجأت إلى كل المؤسسات في الدولة الفرنسية من أجل أن تعرف أية معلومة عن أبنائهم، تواصلوا مع الرئيس الفرنسي ووزارة الخارجية والداخلية والصليب الأحمر حتى وصلوا اليوم إليكم من أجل العدالة؛
- لدينا خمسة أدلة وقرينتين، شهادات الوفاة، قرارات المصادرة، شهادة أخو زوجة مازن، شهادة ناجي شاهد باتريك في المعتقل، ابنة مازن أجابت قاضي التحقيق بأن أبيها وأخيها اعتقلتهم المخابرات الجوية؛

1- تهمة ارتكاب جريمة الإخفاء القسري، القانون الفرنسي يعاقب عليها، وفي أميركا اللاتينية قالوا يجب أن يقابل ذكاء الجلادين بذكاء رجال العدالة، الإخفاء القسري جريمة ضد العائلة والأقارب والمحيط حسب القانون الدولي، رغم ما تم بذله من تقصي، ما يزال سبب الاعتقال غير معروف، لأن النظام السوري أخفاهم، ويرفض إعطاء أية معلومات عنهم؛

2- تهمة التعذيب، أخو زوجة مازن شاهد باتريك عليه آثار التعذيب، ومازن قال له أخرجوني من هنا فأنا أختنق، الأسلوب المعتاد للتعامل مع المعتقلين ممنهج، يمرون بسلسلة كأنها مصنع، والنظام يسرب الكثير من الصور ومقاطع الفيديو والأخبار حتى يخاف الناس الذين في الخارج، يجب أن يحاكموا دولياً، طريقة التعذيب مكررة في كل الشهادات، التعليق، الشبح، منع النوم، منع الحمام، اغتصاب النساء والرجال، العائلة، التهديد، تعذيب الأبن أمام الأب، الضرب الوحشي، الازدحام، المنع من الأكل، من النوم، انتشار الأمراض، الازدحام، بتر الأعضاء، تركهم دون علاج، جلسات التعذيب فيها أكثر،،،، وصف شكل سجن المزة القديم والجديد، 15 ألف إنسان يعذبون هناك، مازن وباتريك تعرضوا للتعذيب هناك؛

3- القتل، علي مملوك وجميل حسن وعبدالسلام محمود قاموا بذلك، في سياق جيوسياسي - وفق تقرير الأمم المتحدة – روسيا وإيران ضغطوا على النظام من أجل إصدار إخطارات الوفاة، كانوا يريدون أن يظهروا الأسد منتصراً، فأصدر النظام شهادات وفاة لعشرات الآلاف، ومن خلال السياق، النظام أصدرها لاعتقاده بأنه محمي، ولن يعاقب، الشهادات تؤكد أن مازن وباتريك كانوا في السجون

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

السورية، والمركز السوي للإعلام وحرية التعبير فحصوا 100 حالة من شهادات الوفاة وأكدوا أنها صحيحة، وقالوا البعض على وسائل التواصل يشكك في وثائق أخرى لكن لا تأكيد، وما فحصوه في المركز كان مؤكداً، ومنها شهادات مازن وباتريك، رغم أن الوفاة حصلت، من حق العائلة أن تعرف قبورهم، باتريك ومازن قتلهم بشار الأسد، وهذه التهم ليست أفعال منفردة بل أفعال ممنهجة مرتكبة ضد الشعب السوري، من قبل نظام مافيوي، مجرم، قبل 2011، وبعد 2011 أصبح أكثر إجراميةً؛

4- مصادرة الأملاك الخاصة بالمعتقلين، ريا وهيفا، أبنة مازن وزوجته طردوا من منزلهم، ولم يسمحوا لهم حتى بأخذ أغراضهم الشخصية، وحاولوا مرة ثانية دخول بيتهم لكن السلطة اقتادتهم إلى مركز الشرطة وأجبروهم على تعهد؛ وثيقة رسمية وصلت لقاضي التحقيق بمصادرة المنزل لصالح الجمهورية العربية السورية، وعبد السلام محمود سكن فيه، ولما طلبوا بيان قيد عقاري تبين أن وزارة المالية صادرت المنزل، لدينا وثيقة ثانية صادرة عن المخابرات تتضمن قرار بالمصادرة؛ هذا يدل أن السرقة، انتهاك الملكية، تتم بمشاركة المؤسسات الرسمية، وتتضمن المصادرة، وسكن المجرم عبد السلام محمود بالمنزل وفقا لمعلومات عن 8 أشخاص من الجيران.

- أهمية حكم اليوم في أنه خطوة من أجل المستقبل، في أن يصل ما يحصل للعلن، والمتهمون ليسوا الثلاثة فقط، هناك تراتبية لعدد كبير، ونحن هنا من أجل الحكم على هؤلاء الأشخاص، ثم فيما بعد نصل للعدالة الانتقالية؛ الجرائم تمت بناء على أوامر، والشعب السوري يطالب بإدانة ومعاقبة المجرمين الذين أعطوا الأوامر؛
- جميل حسن تحدث عنه كل من نجى من الجوية بذات السياق، وسيجا و IIIM قالوا إن كل عمره بهذا الجهاز، وهو قريب من بشار الأسد، وعلى سبوتنيك صرح مستشهداً بتجربة حماة وقال هم يكررونها؛ مسؤوليته الفردية مؤكدة، هو بنفسه بشكل مستمر يذهب إلى المزة ويتفرج على التعذيب، عبد السلام محمود أرسل شخص مع قائمة فيها أسماء 200 معتقل من درعا للسمسرة، وهذا الشخص أخذ 15 ألف يورو من العائلة لأجل مازن وباتريك.
- الحكم لعائلة الدباغ، يعني الحقيقة، يعني جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبت، يعني مسؤولية النظام السوري،

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

- المحاكمات في راوندا، كمبوديا، الخمير الحمر، شكلوا لنا سوابق، وهذا الحكم يجب أن يشكل سابقةً ومثالاً جيداً لمواجهة الجرائم ضد الإنسانية، لمواجهة التعذيب، الإخفاء القسري، جرائم الحرب، السلب والنهب، من خلال الحكم على الثلاثة المتهمين بها.

مقتطفات من مرافعة بودان / محامي الثاني عن الأطراف المدنية، في اليوم الرابع

- استشهاد بقضية ضابط موريتاني، حُوكم وهو على رأس عمله هنا في فرنسا بتهم تعذيب (أقل مما كان يحصل في سوريا) الضابط ألقي القبض عليه خلال زيارته فرنسا، لكنه هرب، ومحاميه استمر في الدفاع عنه وقال في مرافعته أنه حُوكم في موريتانيا، شكل هذا الأمر تحدي، لكن القضاء الفرنسي واجهه بالحكم عليه؛
- في 2012 واجهنا تحدياً في إيجاد طرف قادر على الحكم في الجرائم الدولية، فأصدرت فرنسا تشريعاً يسمح بذلك بشرط تواجد المتهم في فرنسا؛
- التحدي الذي أمامنا اليوم أن المتهمين ليسوا موجودين، لكننا في فرنسا، وتجري لدينا تحقيقات الآن في قضية الكونغو، قتل رئيسها قتل 300 شخص، لدينا تحقيقات أخرى عملتُ عليها في قضايا التعذيب، ولم أجد من بينها جميعاً ما هو أفظع مما يرتكب من سوريا؛ هناك عند الأسد شرعنة اللاعقابية، عند الأسد (تدمير الذاكرة) هدف، من خلال وصف المعارضة بالإرهابيين؛
- يحز في النفس أن الثلاثة ليسوا في القفص، لديهم شجاعة على تعذيب الناس، وليس لديهم شجاعة في تحمل مسؤولية ذلك؛
- أشيد بالمثابرة من قبل المنظمات غير الحكومية، وبما قاله مازن دباغ ومازن درويش بأنهم هنا ليس من أجل الانتقام بل من أجل العدالة، من أجل جميع الضحايا وليس فقط من أجل عائلة الدباغ، مازن درويش قال لنا بأنه محظوظ رغم كل التعذيب والإخفاء الذي تعرض له، لأنه هنا، وليس مثل من بقي هناك؛
- مطالبتنا ليس فقط الحكم على المتهمين الثلاثة، بل وأيضاً الحكم على المشرف عليهم؛

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

الاستنتاجات

قرار الحكم - وفضلاً عن قيمته الرمزية - له قيمة عملية، تكمن في أثاره على المستوى القانوني والسياسي والشعبي، نلخص أهمها من وجهة نظرنا في منظمة ميزان بما يلي:

1. الحكم غيابي، لكنه ملزم، صحة الإجراءات وقوة الأدلة المعلّل بها الحكم تضمن عدم تجاوزه في حال أعيدت المحاكمة، تعاد المحاكمة في حال سلموا أنفسهم أو ألقي القبض عليهم، وهذا على المدى القريب مستبعداً، لكنه ليس مستحيلاً في مراحل قادمة؛
2. حسب المبادئ القانونية الوطنية والدولية، لا إدانة من دون محاكمة، والمتهم برئ حتى تثبت إدانته، وعليه نلاحظ فما مضى، ورغم القناعة الراسخة بتورط نظام الأسد في ارتكاب كل ما جرى ويجري من فظاعات، بقيت التقارير الدولية تحرص على وصف الأفعال المرتكبة من قبله بأنها (ترقى لتكون - أو يرجح بأنها) جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مثلما تحرص الدوائر القضائية على وصف المرتكبين بالمتهمين، هذا الحكم القضائي يعطي المسوغ القانوني لوصفهم بالمجرمين، ولتعميم ذلك على الإعلام و في المراسلات والمذكرات والتقارير الدولية، مثلما يعطي المسوغ لتأكيد (وليس ترجيح)ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية؛
3. الإدانة بارتكاب هذه الجرائم الدولية، تتجاوز في آثارها غير المباشرة المسؤولين الثلاثة إلى رأس وباقي رموز نظام الأسد، ذلك أن الوثائق والإفادات ومختلف الأدلة التي تعلّل بها المحكمة حكمها، تؤكد في أكثر من موضع بأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، الموصوفة لأفعال الثلاثة، ارتكبت بناءً تعليمات تراتبية، شاقوليه وأفقية، منتظمة ضمن هيكلة مؤسسات النظام، بما في ذلك الرئيس والأمن والجيش والقضاء الاستثنائي، وبما يؤكد على تورط كل هذه الأطراف في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تضمن منطوق الحكم النص على أنها ارتكبت ضمن سياسة واسعة النطاق وممنهجة ضد مدنيين محميين في القانون الدولي؛
4. قرار المحكمة باستمرار مذكرة التوقيف والإحضار الصادرة عن قاضي التحقيق، وبتعميم حكم المحكمة والملاحقة على كافة مراكز الانتربول الدولي يعيق حركة المجرمين الثلاثة، ومنهم علي مملوك، عراب التطبيع، الذي لم يتوقف فيما مضى عن التنقل بين عواصم متعددة في العالم؛

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

5. مرافعة النيابة العامة في موضوع الحصانة ذهبت إلى التأسيس لسابقة ترفع الحصانة عن الرؤساء في حال تورطهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، الأمر الذي يعطي فرصةً أكبر في ترسيخ هذا الاجتهاد في الأحكام القضائية اللاحقة؛ التحرك القضائي يمضي في مسار خطوة خطوة، تنتهي بالحكم على بشار الأسد، نلاحظ ذلك فيما ورد بادعاء النيابة "أن سبب هذه الجرائم هو بقاء بشار الأسد في السلطة" مثلما نلاحظه في مرافعة المحامية كليمنس حينما قالت "باتريك ومازن قتلهما بشار الأسد" وفيما ورد في مطالبة المحامي بودان " مطلبنا الحكم ليس فقط على المتهمين الثلاثة بل على المشرف عليه"
6. قرار الحكم يعيق مسارات التطبيع، ويعطي فرصة في اللجوء إلى القضاء الأوربي من أجل رقابة سياسات ومشاريع ثمانية من دول أوربية، ومن أجل دحض المزاعم بتوفر منطقة آمنة في سورية يمكن إعادة إليها اللاجئين إليها، سيما وأن ما ورد في شهادة الأمم المتحدة يؤكد أن الجرائم مستمرة ولم يتغير شيء في طرق الاعتقال والإخفاء والتعذيب؛
7. قرار الحكم يعطي الأمل للضحايا بالعدالة، ويشجع على مزيد من تحركهم في القضاء الأوربي من أجل المحاسبة، مثلما يكرس مزيداً من الثقة والتعاون مع وبين المنظمات والشخصيات الحقوقية السورية؛
8. إحالة الفصل بالتعويضات للضحايا إلى محكمة مدنية - وفقاً لما ورد في قرار المحكمة - يفتح مجالاً واسعاً للنظر بصورة منتجة في انتهاكات حقوق السكن والملكية في سوريا، وبما يعطي فرصةً لبحث سبل إيجاد آليات جديدة تمكِّن الضحايا من الحصول تعويضهم العادل؛
9. تتمتع الوثائق القضائية بقوة الحجية، ملف الدعوى يتضمن بصمات دامغة ومفيدة من أجل حفظ الذاكرة وضمان عدم ضياع الحقيقة، تؤكد الوثائق المحفوظة في مجملها زيف سردية النظام وداعميه؛

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

التوصيات

1. متابعة الأطراف المدنية لدعوى التعويضات، وبحث إمكانية المطالبة - ابتداءً - بإيقاع الحجز الاحتياطي على الأرصدة السورية المجمدة، ضمانة لتنفيذ الأحكام، مع توسيع مفهوم الضرر، من المنزل وموجوداته إلى كامل الأضرار المادية والمعنوية، التي لحقت بالعائلة جراء هذا الفقد، وبحيث تؤسس الدعوى لسابقة، يبني عليها في حالات باقي الضحايا؛
2. النظر إلى مرافعة النيابة العامة كوثيقة قضائية عالية الأهمية، أكدت خلالها أن حصانة الرؤساء لا تشمل حالات تورطهم بجرائم ضد الإنسانية وفقاً للقانون الدولي، والاستفادة من هذا الاجتهاد للمطالبة بإسقاط الحصانة عن بشار الأسد في دعاوى أخرى؛
3. بحث إمكانية فتح دعوى جديدة ضد ماهر الأسد، بناء على ما أكده الشهود من تعاون وثيق بين الفرقة الرابعة وفرع التحقيق في المرة، يشمل ذلك ترحيل المعتقلين من الجوية إلى الفرقة الرابعة، وإيداعهم لصالح لجوية مع استمرار إخفائهم وتعذيبهم وامتهان كراماتهم؛
4. العمل مع المنظمات والبرلمانات الأوربية على سن تشريع يساوي في إمكانية اللجوء إلى القضاء - في الحالات المشابهة - بين المجنسين والمقيمين بصورة نظامية،
5. تركيز مؤسسات المعارضة السورية في رسائلها ولقاءاتها السياسية على قرار المحكمة واستثماره من أجل مناهضة مسارات التطبيع؛
6. دعوة السوريين في دول اللجوء إلى التعاون مع المنظمات الحقوقية السورية في الدول الأوربية لمشاركتهم الأدلة والمعلومات التي تفتح فرصةً لتحريك دعاوى من أجلهم؛
7. استمرار جهود تطوير الآليات الوطنية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب، بسبل منها سن التشريعات وطنية، وعقد اتفاقية دولية لإنشاء محكمة خاصة من أجل العدالة في سوريا، ودعوة الدول الأعضاء في الاتفاقيات المبرمة لفتح دعاوى جديدة في محكمة العدل الدولية بسبب إخلال حكومة النظام بالتزاماتها التعاهدية، ومنها بشكل خاص اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية؛

➢ Official website : MHR.NGO
➢ Official Email : INFO@MHR.NGO
➢ Telephone : 0090 536 072 2402

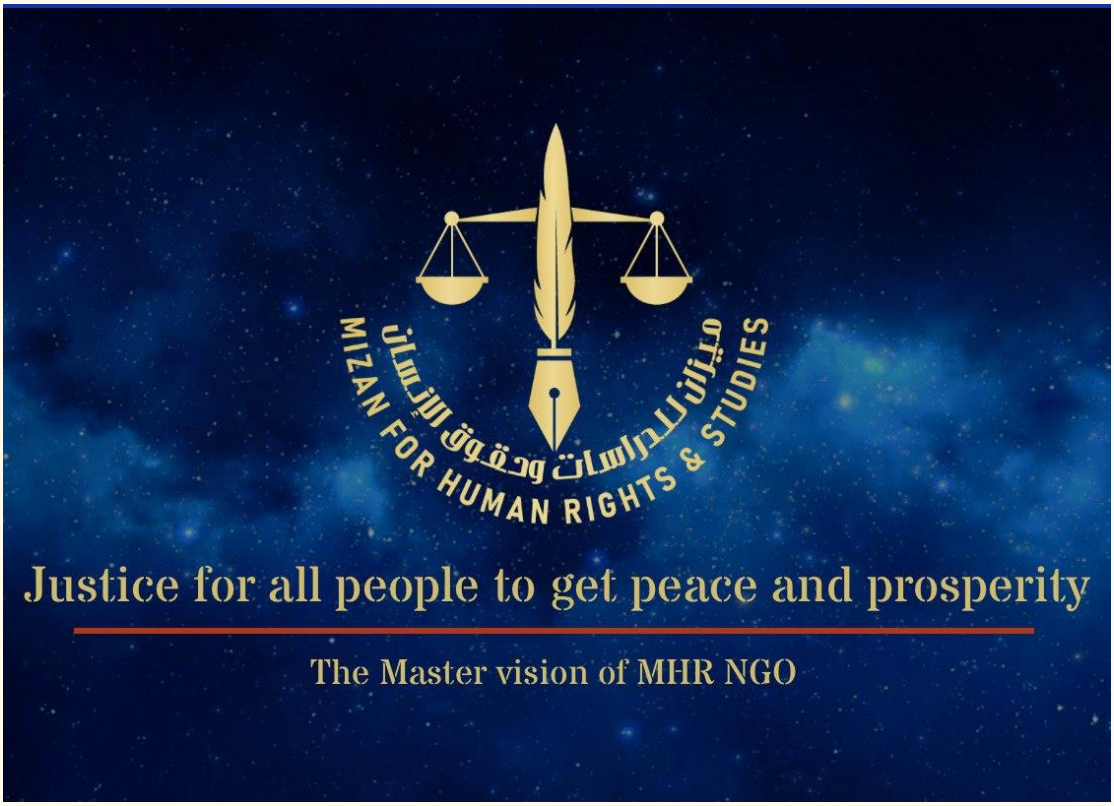

- Official website : MHR.NGO
- Official Email : INFO@MHR.NGO
- Telephone : 0090 536 072 2402